لتعزيز معايير الضيافة في قطاع التعليم..

شركة الخليج للضيافة تتعاقد مع الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا «RCSI» - جامعة البحرين الطبية

في خطوة تندرج ضمن توجهها لتوسيع خدمات الضيافة المؤسسية، أعلنت مجموعة فنادق الخليج (Gulf Hotels Group)، الشركة الرائدة في قطاع الضيافة في مملكة البحرين، توقيع اتفاقية شراكة بين شركة الخليج للضيافة (Gulf Catering)، إحدى شركاتها والذراع المتخصصة في خدمات التموين والضيافة، والكلية الملكية للجراحين في إيرلندا (RCSI) – جامعة البحرين الطبية، بحضور أحمد جناحي، الرئيس التنفيذي لمجموعة فنادق الخليج، وستيفن هاريسون– ميرفيلد، المدير الإداري للجامعة البحرين الطبية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى إرساء شراكة لتقديم خدمات التموين داخل الحرم الجامعي، بما يسهم في تعزيز تجربة الطلبة والكوادر الأكاديمية والإدارية، ورفع مستوى جودة الخدمات المقدمة وفق معايير تشغيلية واضحة ومنضبطة.

وتأتي هذه الشراكة ضمن توجه شركة «الخليج للضيافة» نحو التوسع في قطاع التعليم العالي بما يشمل المدارس والجامعات، بما يجسد قدرة الشركة على نقل خبراتها العريقة من قطاع ضيافة الفنادق إلى القطاعات المؤسسية التخصصية. وتهدف الاتفاقية إلى صياغة نموذج تشغيلي متطور يعتمد أعلى معايير سلامة الغذاء والجودة التشغيلية، بما يضمن تقديم تجربة استثنائية ومتسقة تلبي تطلعات الكوادر الأكاديمية والطلابية على حد سواء.

وعلق أحمد جناحي، الرئيس التنفيذي لمجموعة فنادق الخليج، قائلاً:

«يأتي هذا التعاون امتدادًا للرؤية التي انطلقت من خلالها شركة الخليج للضيافة، كذراع متخصصة في خدمات التموين والضيافة المؤسسية ضمن استراتيجية المجموعة لتوسيع نطاق أعمالها وتعزيز حضورها. وفي إطار هذا التوجه، نعمل على نقل خبرات المجموعة الممتدة لأكثر من خمسة عقود في تقديم خدمات الضيافة الراقية إلى نموذج تشغيلي متكامل قادر على خدمة قطاعات متعددة بكفاءة أعلى ونطاق أوسع، بما يشمل المؤسسات التعليمية والصحية والشركات والفعاليات الكبرى. ويتيح لنا هذا التعاون مع مؤسسة أكاديمية مرموقة مثل الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا (RCSI)) – جامعة البحرين الطبية، تطبيق هذا النموذج في بيئة تتطلب مستويات عالية من الدقة والموثوقية، بما يدعم توجهنا نحو بناء شراكات طويلة الأمد تسهم في تقديم تجربة ضيافة مستدامة».

وبهذه المناسبة، صرح ستيفن هاريسون – ميرفيلد، المدير الإداري لجامعة البحرين الطبية: «نعتز بإطلاق هذا التعاون مع شركة الخليج للضيافة، والتي تجسد التزام الجامعة المتواصل بالارتقاء بجميع جوانب التجربة الجامعية للطلبة وأعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية. ونؤمن بأن التعاون مع جهة رائدة في قطاع الضيافة سيسهم في تعزيز جودة الخدمات المقدمة داخل الحرم الجامعي، بما يواكب المعايير العالمية التي تتبناها الجامعة. كما يأتي هذا التعاون امتدادًا لإعلاننا الأخير بشأن برنامج تطوير للحرم الجامعي في فترة الصيف، الذي يشمل توفير خدمات غذائية عالية الجودة ومدعومة من الجامعة، دعمًا لصحة ورفاه منتسبيها. ونتطلع إلى العمل المشترك لضمان تقديم خدمات ضيافة تتسم بالكفاءة والموثوقية بصورة يومية وخلال مختلف المناسبات والفعاليات المهمة».

السلوم: التشريعات الاقتصادية تترجم رؤية حكومية طموحة وترفع كفاءة السوق البحرينية

كتبت: نوال عباس

أكد النائب أحمد صباح السلوم رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب أن الحزمة التشريعية والاقتصادية التي باشرتها اللجنة خلال دور الانعقاد المنصرم، وأوصت بالموافقة على عدد من مشاريعها، تمثل ترجمة عملية للرؤية الاقتصادية الطموحة التي تقودها الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، والهادفة إلى مواكبة التحولات الاقتصادية العالمية، وتعزيز قدرة البحرين على الاستجابة السريعة والمرنة لمتطلبات الاقتصاد الجديد.

وقال السلوم إن ما تشهده المملكة من تحديث متواصل في المنظومة التشريعية الاقتصادية والصناعية يعكس فكرًا حكوميًا متقدمًا يقوم على قراءة استباقية للمتغيرات، وتحويل التحديات إلى فرص، وبناء بيئة أعمال أكثر تنافسية وجاذبية للاستثمار، مشيرًا إلى أن التشريعات التي ناقشتها لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، ومن بينها التشريعات المرتبطة بالمناطق الصناعية، والمعاملات المضمونة، ومدققي الحسابات، وحماية المستهلك،

○ أحمد صباح السلوم.

وتحديثات قانون الشركات، لا يمكن النظر إليها باعتبارها تعديلات قانونية منفصلة، بل هي جزء من منظومة إصلاحية متكاملة تستهدف رفع كفاءة السوق، وتعزيز الحوكمة، وتسهيل التمويل، وتحفيز الاستثمار النوعي.

وأشاد السلوم بالجهود التي يبذلها عبدالله بن عادل فخرو وزير الصناعة والتجارة، والفريق الوطني الشاب العامل معه في الوزارة، مؤكدًا أن الوزارة أظهرت خلال المرحلة الماضية حضورًا فاعلًا في تطوير التشريعات الاقتصادية، وحرصًا واضحًا على تقديم مبادرات عملية تواكب احتياجات القطاع الخاص، وتنسجم مع تطلعات المملكة نحو اقتصاد أكثر مرونة واستدامة.

وأضاف أن المؤشرات الاقتصادية الأخيرة تؤكد سلامة هذا المسار، إذ سجل الاقتصاد البحريني نموًا بنسبة 3.5% خلال عام 2025، مدفوعًا بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.1%، وارتفاع مساهمتها إلى 85.8% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وهي أرقام تعكس نجاح سياسة التنويع الاقتصادي وتعزيز القطاعات الإنتاجية.

وأشار السلوم إلى أن نمو رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.8% في الربع الرابع من عام 2025 ليصل إلى 17.7 مليار دينار بحريني، ليؤكد أن تحديث البيئة التشريعية لم يعد مسارًا تنظيميًا فقط، بل أصبح عنصرًا مباشرًا في تعزيز ثقة المستثمرين وترسيخ موقع البحرين كمركز إقليمي للأعمال والاستثمار.

وختم السلوم مؤكدا أن لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ستواصل دعم كل التشريعات والمبادرات التي تعزز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتفتح آفاقًا أوسع أمام القطاع الخاص، وتسهم في تحقيق مستهدفات رؤية البحرين الاقتصادية 2030، بما يرسخ مكانة المملكة كاقتصاد متطور قادر على مواكبة التحولات العالمية بثقة وكفاءة.

أرامكو: اضطرابات هرمز قد تمتد بأسواق الطاقة إلى 2027

حذر رئيس شركة أرامكو السعودية أمين الناصر من أن استمرار تعطل الملاحة في مضيق هرمز أسابيع إضافية قد يؤخر عودة أسواق الطاقة إلى طبيعتها حتى عام 2027، مؤكداً أن فتح المضيق حالياً لن يحقق انفراجة فورية بسبب الاختلالات المتراكمة في السوق منذ بداية العام.

وقال وفقا للقناة الاخبارية السعودية أمس إن الاقتصاد العالمي يمر بمنعطف حرج نتيجة اضطرابات سلاسل الإمداد، معتبراً أن صدمة الطاقة التي بدأت خلال الربع الأول من العام الحالي تُعد «الأضخم على الإطلاق»، محذراً من أن التأخر في معالجة الأزمات الملاحية الحالية قد يمتد تأثيره إلى مطلع 2027.

وأضاف أن الأداء التشغيلي للشركة خلال الربع الأول من 2026 سجل متوسط إنتاج بلغ 12.6 مليون برميل مكافئ يومياً، مشيراً إلى أن الشركة تمتلك الجاهزية الكاملة للوصول إلى طاقتها الإنتاجية القصوى المستدامة البالغة 12 مليون برميل من النفط الخام يومياً خلال ثلاثة أسابيع فقط، إذا صدرت توجيهات بزيادة الإمدادات لتعويض أي نقص عالمي.

○ أمين الناصر.

بين معدل الدخل والقوة الشرائية.. التضخم يغير قواعد اللعبة عالميا (2-3)

هل أصبحت زيادة الرواتب بلا جدوى أمام التضخم؟

دراسات: رفع الأجور قد يفاقم المشكلة إذا لم يرتبط بزيادة الإنتاجية ونمو اقتصادي حقيقي

لماذا يختلف التضخم الرسمي عما يشعر به الفرد في السوق؟

إعداد: محمد الساعي

استعرضنا في الجزء الأول من هذا الملف بعض مفاهيم التضخم وتأثيرها على الراتب الاسمي والراتب الحقيقي وعلى تغيير أنماط الاستهلاك بسبب تراجع الدخل الحقيقي. إلى جانب أبرز المؤشرات التي يمكن اعتمادها لمعرفة تأثير التضخم على الدخل.

وهذا ما يقودنا الى تساؤلات حول العلاقة بين ارتفاع الأجور والتضخم، وكذلك تأثر التضخم على الطبقات المتوسطة في المجتمعات، وعلى تغير أولويات الاسر في هذه الطبقات.

غالبا ما يصاحب موجة التضخم مطالبات بزيادة الأجور، والبعض يعتقد ان ارتفاع الرواتب هو الحل الأمثل لمشكلة التضخم. فما مدى صحة هذه النظرة؟

رفع الأجور

في الواقع، ارتفاع الأجور قد يخفف مؤقتًا من أثر التضخم على الأفراد، لكنه لا يُعد حلًا كاملًا للمشكلة، بل قد يتحول أحيانًا إلى جزء من المشكلة إذا لم يكن مرتبطًا بزيادة الإنتاجية أو النمو الاقتصادي الحقيقي. فعندما ترتفع الأسعار، يطالب الموظفون بزيادة الرواتب للحفاظ على قدرتهم الشرائية. وهنا إذا استجابت الشركات الى هذه المطالب من دون خطط وبرامج لزيادة الإنتاجية والارباح، فقد تضطر لاحقًا إلى رفع أسعار منتجاتها وخدماتها لتعويض ارتفاع التكاليف، ما يؤدي إلى موجة تضخم جديدة متصاعدة. وهو ما يعرف في علم الاقتصاد بـ«دوامة الأجور والأسعار»، أي ارتفاع الأسعار أكثر مع كل زيادة في الأجور.

وتزداد المشكلة إذا كان التضخم يحدث بسبب عوامل خارجية مثل ارتفاع أسعار الطاقة والوقود، واضطرابات سلاسل التوريد، وزيادة الطلب العالمين، وكذلك ارتفاع الإيجارات والسلع المستوردة. هنا يكون رفع الأجور أشبه بمحاولة لتعويض خسارة القوة الشرائية، وليس للتعامل مع السبب الأساسي للتضخم.

وبالتالي يؤكد الاقتصاديون أن زيادة الأجور، ولكي تكون نتائجه مثمرة، يجب أن يرتبط بعدة عوامل منها:

★ أن تكون الزيادات مرتبطة بالإنتاجية.

★ ألا تتجاوز قدرة الشركات والاقتصاد على التحمل.

★ وجود سياسات تسيطر على الأسعار والتكاليف الأساسية.

بمعنى أن رفع الرواتب قد يكون جزءًا من الحل لحماية الأسر، لكنه ليس علاجًا سحريًا للتضخم، لأن الحل الحقيقي يتطلب جهودا أبعد من ذلك مثل استقرار السياسات النقدية، ودعم الإنتاج المحلي، وضبط تكاليف السكن والخدمات، وتحسين كفاءة الاقتصاد والإنتاجية. من هنا تسعى الحكومات والبنوك المركزية دائما لتحقيق توازن يعتبر صعبا وتحديا حقيقيا بين حماية القوة الشرائية للمواطنين ومنع تسارع التضخم بشكل أكبر.

هذا الاتجاه تدعمه الدراسات الاقتصادية، حيث تؤكد أن زيادة الأجور ليست حلًا مباشرًا للتضخم؛ فهي قد تساعد على حماية القوة الشرائية مؤقتًا، لكنها إذا لم تُرافق بزيادة الإنتاجية أو سياسات نقدية منضبطة فإنها قد تؤدي إلى «دوامة الأجور والأسعار». فمثلا يشير تقرير الأجور العالمي 2022–2023 الذي تصدره منظمة العمل الدولية إلى أن زيادة الأجور الاسمية وحدها لم تُعوض تآكل القوة الشرائية، بل أدت في بعض الحالات إلى فجوة أكبر بين الإنتاجية والأجور. وهو ما يؤكد أن رفع الأجور من دون إنتاجية يفاقم التضخم، بينما ربطها بالإنتاجية يحقق توازنًا أفضل.

كما توصلت دراسة «التضخم النقدي وأثره على الأجور والديون» التي نشرتها المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية عام 2019 إلى أن «ربط الأجور بالتضخم قد يكون عادلًا لحماية العمال، لكنه يحمل مخاطر إذا لم يُضبط بدقة، وقد يخلق غررًا ويزيد من الضغوط التضخمية».

لذلك نجد أن السياسات المتعلقة بالأجور والتضخم في منطقة الخليج راعت هذا الجانب، فمثلا في المملكة العربية السعودية نجد أنها لا تعتمد على زيادات عامة في الأجور لمواجهة التضخم، بل على إصلاحات هيكلية وزيادة الإنتاجية، وركزت المملكة على ربط الأجور بالإنتاجية وتوطين الوظائف أكثر من الاتجاه الى رفع الرواتب فقط. وربطت الإمارات الأجور بالكفاءة والإنتاجية، مع تقديم زيادات انتقائية مرتبطة بالأداء. أما البحرين فركزت على التوازن المالي ودعم الرواتب في القطاع الخاص خلال الأزمات.

الطبقة المتوسطة

السؤال المهم هنا: ما تأثير التضخم على الطبقة المتوسطة بشكل خاص كونها العمود الفقري لأي اقتصاد والمحرك الأساسي للاستهلاك والإنتاج في المجتمع، وهي الشريحة الأكبر من القوة الشرائية التي تُبقي الأسواق نشطة ومتوازنة. هل يجعل التضخم هذه الطبقة أكثر هشاشة ماليًا؟

للأسف نعم.. ففي كثير من الاقتصادات الحديثة، جعل التضخم الطبقة المتوسطة أكثر هشاشة ماليا. وهذا لا يعني أنها أصبحت فقيرة، ولكن هامش الأمان المالي لديها تقلّص بشكل واضح، حيث تعتمد هذه الطبقة في الغالب على دخل ثابت وهو الراتب، ومع انخفاض قيمة الدخل الحقيقي والقدرة الشرائية للراتب بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل أسرع من نمو الدخل نفسه، فإن هذا يعني أن نسبة أكبر من الدخل تُستهلك في الضروريات، ويقل ما يتبقى للادخار أو الاستثمار أو الترفيه او الحالات الطارئة.

وبالتالي تعيش الأسرة في حالة أن الراتب بالكاد يكفي حتى نهاية الشهر، مع تأجيل قرارات كبيرة مثل شراء منزل أو سيارة، وقد تلجأ الى الاعتماد على القروض أو البطاقات الائتمانية، مع تقليل الإنفاق على التعليم الخاص أو الترفيه أو السفر.

ولكن.. لماذا الطبقة المتوسطة هي الأكثر تأثرًا؟

باختصار.. لأنها تقع في منطقة وسط، فمن جانب، في كثير من الدول ليست لديها مساعدات حكومية كافية مثل الطبقات الأقل دخلًا. ومن جانب آخر، ليست لديها أصول واستثمارات كبيرة تحميها من التضخم مثل الطبقات الأعلى دخلًا.

وهذا ما تؤكده الدراسات مثل Inter-national Monetary Fund و-Organi-sation for Economic Co-operation and Development التي تشير الى أن التضخم في فترات الأزمات كما حدث فترة الجائحة، تضرب بشكل خاص الأسر متوسطة الدخل، لأن نمو الأجور لم يواكب ارتفاع تكاليف المعيشة. كما أن «تآكل القوة الشرائية» في الطبقة المتوسطة يؤدي إلى تراجع الادخار الوطني، وزيادة الاعتماد على الديون الاستهلاكية، مع تباطؤ الاستهلاك طويل الأمد.

وتذهب هذه الدراسات الى ان الخطر ليس اختفاء الطبقة المتوسطة، بل تراجع نمط حياتها، وتقليص قدرتها على الادخار والاستثمار، وزيادة اعتمادها على الدخل الثابت من دون أمان مالي كاف.

وبالتالي على الرغم من ان التضخم قد لا يتسبب في تراجع الطبقة المتوسطة او تقلصها، لكنه كفيل بان يجعلها أكثر حساسية للتغيرات الاقتصادية، وأقل قدرة على امتصاص الصدمات، وهذا ما يجعل وضعها المالي أقرب إلى «التوازن الحرج» بدل الاستقرار الذي يفترض ان تكون عليه بسبب ثبات الدخل.

التضخم الرسمي والمعاش

هل هناك فرق بين التضخم الرسمي المعلن في أي مجتمع والتضخم الذي يشعر به المواطن يوميًا؟

سؤال مهم ربما يثير الكثير من التساؤلات عند الأفراد بسبب شعورهم بوجود تباين بين الأرقام المعلنة وما يعيشونه في الواقع.

وفي الحقيقة لا يعكس ذلك خطا او نقصا في ارقام أي طرف، ولكن الفرق بين التضخم الرسمي والتضخم الذي يشعر به المواطن يوميًا يعود أساسًا إلى طريقة القياس مقابل التجربة الواقعية في السوق.

بمعنى ان التضخم الرسمي او ما يعرف بالرقمي، هو الرقم الذي تعلنه الجهات الإحصائية المختصة في الدولة، ويُحسب بناءً على (سلة ثابتة من السلع والخدمات) مثل الغذاء والسكن والنقل والتعليم والصحة. ويقاس هذا التضخم عادة عبر مؤشر أسعار المستهلك (CPI) وبالتالي فإن هذا الرقم يعطي متوسطًا عامًا لتغير الأسعار في الاقتصاد ككل، ويُستخدم في السياسات الاقتصادية.

في حين ان التضخم الذي يشعر به الفرد، او التضخم المُعاش بشكل يومي، يعتمد على ما يلاحظه الفرد فعليًا في حياته اليومية عندما يذهب إلى التسوق او محطة الوقود او يتجه لدفع الإيجار ودفع الفواتير. هنا قد يشعر أن الأسعار ارتفعت أكثر بكثير من الرقم الرسمي.

وبمعنى مختصر، التضخم الرسمي يمثل متوسط إحصائي دقيقا للاقتصاد كله، والتضخم المُعاش يعكس ما يؤثر على ميزانية الفرد اليومية.

والسبب في وجود هذا الفرق بين الرقم الرسمي والرقم الذي يشعر به الفرد يعود الى عدة عوامل أهمها:

– اختلاف نمط الاستهلاك: فالمؤشرات الرسمية تعتمد على متوسط إنفاق «كل الناس» في حين ان لكل فرد نمط إنفاق وأولويات مختلفة.

– طبيعة السلع: فبعض الأسعار ترتفع بقوة أكثر من غيرها، مثل الإيجارات والوقود والغذاء الأساسي، مما يستنزف جزءًا كبيرًا من ميزانية الأسر، لذلك يشعر بها الناس أكثر من غيرها.

– التجربة المباشرة: ففي حين يعتمد الرقم الرسمي على متوسطات إحصائية، يركز الناس على الأسعار اليومية والسلع التي تمثل أولوية استهلاكية بالنسبة لهم، لذلك يكون الإحساس بالتضخم عندهم أعلى.

– التوقيت: فالتقارير الرسمية تصدر بشكل دوري مثل بداية كل شهر، بينما الأسعار في السوق قد تتغير بشكل أسرع وربما بشكل يومي.